

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الثلاثاء، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة إليزابيث بورسرين بونبير (السويد)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والسبعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أقدم اليوم بعض الملاحظات بشأن ما وصلنا إليه. وسوف أبدأ الحديث بنفسني نظراً لعدم وجود قائمة متكلمين. وأطلب من الأمانة توزيع ملاحظاتي.

لقد جرى في أعقاب عملية المناقشات الموضوعية التي استمرت طوال الجزء الأول من هذه الدورة والتي رأسها المنسقون، والمشاورات الرئاسية الشاملة التي أجريت مع كل واحد من الوفود تقديم مشروع مقرر رئاسي بشأن الاضطلاع بمزيد من الأعمال، وارد في الوثيقة CD/2007/L.1. وقد حدث ذلك قبل ثلاثة أشهر. وكانت غالبية الوفود على استعداد وقتها للمضي قدماً على نحو ما هو مقترح.

بيد أن البعض منكم طالب بالوضوح، وبالمزيد من الوضوح. وقد أعطى سلفي في مقعد الرئاسة الإجابات على ذلك. وهي مدونة. ولكن يبدو أن ذلك لم يكن كافياً.

وعندما توليت الرئاسة، بدأت عملية مشاورات رئاسية مفتوحة وغير رسمية لمعرفة ما إذا كان إصدار بيان رئاسي تكميلي سوف يساعدنا على المضي قدماً. وعندما صدر مثل هذا البيان، نشأت مشكلة بشأن الصلة بين مشروع المقرر الرئاسي "L.1" وبين البيان الرئاسي التكميلي.

ومثلما تذكرون، عرضت عليكم في جلستنا العامة الأخيرة، وثيقتين هما البيان الرئاسي التكميلي CD/2007/CRP.5، وكذلك مشروع مقرر قدمه المؤتمر وحددت فيه دون التباس الصلة بين مشروع المقرر الرئاسي "L.1" وبين البيان الرئاسي التكميلي CRP.5.

وفي تقديري أننا الآن على وشك الوصول إلى أبعد ما يمكننا الوصول إليه بشأن الوثائق المعروضة أمامنا. ولدينا الأساس اللازم لاتخاذ قرار. وعلينا الآن اختيار وقت اتخاذ القرار. ونحن ندرك جميعاً أن الوقت ليس في صالحنا. إذ لم تتبق سوى أسابيع قليلة على انتهاء هذه الدورة.

وقراءتي للموقف الآن تبين أن جميع الوفود تتشوق إلى المضي قدماً على هذا الأساس. ومع ذلك، أبلغني قليلون منكم بأنكم غير مستعدين حتى الآن لاتخاذ مثل هذا القرار اليوم. ومراعاة لمن لا يزالون منكم بحاجة إلى تعليقات من عواصمهم، لن أثير المسألة لاتخاذ قرار بشأنها اليوم، وسوف أخطط لعقد جلسة عامة أخرى يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه. ومراعاة لمن يتشوقون منكم إلى المضي قدماً على هذا الأساس، سوف أطرح يوم الخميس السؤال المتعلق بما إذا كانت لديكم الرغبة جميعاً في العمل على وضع برنامج عمل للمؤتمر على أساس الوثائق الثلاث المعروضة أمامنا. وسوف تكون جلسة يوم الخميس هي الجلسة الأخيرة بالنسبة لي كرئيسة لمؤتمر نزع السلاح. كما أنني لم أدخر جهداً في منحكم الوضوح الذي طلبتموه. وأطلب منكم الآن أن تمنحوني، وتمنحوا الوفود الزميلة، الوضوح الذي أطلبه. فهل أنتم على استعداد أم لا للانضمام إلى توافق الآراء على أساس الوثائق الثلاث المعروضة أمامنا؟

كما أدعوكم إلى إنعام النظر في الرسالة العاجلة التي تلقيناها الأسبوع الماضي من الأمين العام للأمم المتحدة. وهي واضحة للغاية. فثمة عالم خارج جدران هذه القاعة. وهناك الكثير من التحديات الأمنية. وتقع على عاتق الدول الأعضاء في هذا المؤتمر مسؤولية حسيمة بالنسبة للمستقبل، وهي مسؤولية لا تتعلق بهذا المؤتمر فحسب، بل أيضاً بتزع السلاح المتعدد الأطراف في حد ذاته.

وبذلك أختتم ملاحظاتي لهذا اليوم. وإذا لم يكن هناك من يريد أخذ الكلمة، فسوف أرفع هذه الجلسة على أن تُعقد الجلسة القادمة يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه كما ذكرت.

وأرى أن وفد الهند يرغب في أخذ الكلمة.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيسة، بما أنك منحتنا بضعة أيام للتفكير في المسألة التي قمت بعرضها على المؤتمر، أود في هذه المرحلة قول بعض الكلمات بشأن المقترحات المقدمة في شكل الوثائق المتعددة التي لدينا.

ولكن اسمحي لي قبل ذلك بأن أشيد بقيادتك القديرة لمؤتمرنا وبالوضوح والتميز اللذين تقودين بهما سعينا الجماعي إلى الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وأود أيضاً أن أشكر سعادة سفراء جنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا على جهودهم المتواصلة الرامية إلى استكشاف أفضل السبل للمضي قدماً نحو تحقيق توافق آراء بشأن وضع برنامج عمل، الشيء الذي طالما استعصى على المؤتمر.

لقد أطلعنا في التصريحات التي أدليت بها في ١٤ حزيران/يونيه وفي تصريحات اليوم على تقييمك لما وصلنا إليه بشأن مشروع المقرر الرئاسي الوارد في الوثيقة L.1. ويود وفد بلادي أن يشكر على الشروع في عملية تشاورية مفتوحة بشأن هذه الوثيقة وبروح الرغبة في الوصول إلى حل وسط والتوفيق بين الآراء، التي أشار إليها الأمين العام في الملاحظات التي تليت علينا يوم ١٤ حزيران/يونيه. ويشكل ذلك بالفعل أساساً لأي مشروع مفاوضات متعددة الأطراف. لقد شارك وفد بلادي بصورة بناءة وسوف يواصل ذلك في إطار الجهود التي نبذلها لتحقيق توافق آراء بشأن وضع برنامج عمل، مع مراعاة أولوياتنا جميعاً بوصفنا العناصر المكونة للمؤتمر.

لقد بذلت جهوداً مخلصه أثناء فترة رئاستك للتوفيق بين آراء الدول الأعضاء بشأن المقرر الرئاسي، وذلك من خلال إصدار البيان الرئاسي التكميلي الوارد في الوثيقة CRP.5 المتعلق بتنفيذ المقرر، كوسيلة ممكنة لإحراز تقدم. ويؤدي ذلك، مقترناً بمشروع المقرر الإضافي "للتحقيق المزيد من الوضوح من خلال تبين الصلة بجلاء" بين مشروع المقرر L.1 والبيان الرئاسي CRP.5، إلى معالجة بعض الشواغل المتعلقة بالعملية التي أثارها عدة وفود. ونعرب عن تقديرنا للتوضيحات المتعلقة بعمل المنسقين، وبعملية تقديم التقارير وقابلية تطبيق النظام الداخلي للمؤتمر. كما نحيط علماً بالنص الذي يفيد بأن مشروع المقرر L.1، مقترناً بجدول الأنشطة، سوف يشكل بالفعل برنامج عمل.

على أن الأسلوب المبتكر الذي اقترحتته للربط بين الوثيقتين هو إلى حد ما دون المستوى المطلوب لدمجهما بشكل تام. ويفضل وفد بلادي أن يتخذ قراراً موحداً يشمل المكونات النصية الثلاثة المعروضة: أولاً، مشروع المقرر الوارد في الوثيقة L.1، بطبيعة الحال؛ وثانياً، مشروع البيان التكميلي على نحو ما ورد في الوثيقة CRP.5؛

وثالثاً، التفاهم الذي توصل إليه المؤتمر بشأن تنفيذ المقرر. ويمكن ترتيبها بصورة منطقية ومتسلسلة في شكل نص مبسط وواضح ومرتب و مترابط يركز على توحيد الفهم. ومن المزايا الإضافية لهذا الأسلوب تجنب تعددية الوثائق والتكهنات غير الضرورية فيما يتعلق بمقارنة مدلولات العناصر الثلاثة.

وقد شدّدنا آنفاً أثناء مداخلتنا السابقة على الحاجة إلى فهم واضح بشأن الجوانب الأساسية، لضمان سلاسة إجراء المناقشات المتعلقة بالمفاوضات فور قيام المؤتمر باعتماد قراره. وفي هذا الصدد، سعينا إلى الحصول على توضيحات بشأن الولايات المحددة لمختلف المنسقين. وبالنسبة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على وجه الخصوص، أشرنا بوضوح إلى الأهمية التي نعلّقها على وضع معاهدة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بفعالية على نطاق دولي، تحظر القيام مستقبلاً بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ويود وفد بلادي أن يحنك حتى في هذه المرحلة على مواصلة المشاورات التي تجريها بغية تمكيننا من تحقيق ما يكفي من التفاهم المشترك بشأن هذه المسألة الجوهرية. إن هذا التفاهم فيما بين أطراف المؤتمر هو فقط الذي سيساعد على إجراء المفاوضات وخروجها بنتيجة ناجحة.

ومن هذا المنطلق، اسمحي لي أن أختم حديثي قائلاً إن الأولوية القصوى بالنسبة للهند لا تزال هي التوصل إلى وضع برنامج العمل، ونحن نشاطرك الإحساس بحدوث التقدم الذي تحدث عنه في ملاحظاتك الاستهلاكية، وخصوصاً المناقشات المفيدة التي أجريناها في الجزء الأول من دورتنا السنوية لهذا العام.

وسوف يواصل وفد بلادي المشاركة البناءة في جهودك المتواصلة الرامية إلى تحقيق توافق آراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك، وسأرفع الجلسة إذا لم يكن هناك من يرغب في أخذ الكلمة.

وستكون الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه في تمام الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.  
ترفع الجلسة الآن.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

— — — — —